العدالة الانتقالية

نتناول في هذا البحث مفهوم العدالة الانتقالية كإطار شامل للتعامل مع تركة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المجتمعات التي تمر بتحولات من النزاع أو الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطية.

وهنا نستعرض المحاور الأساسية للعدالة الانتقالية، وتشمل: المساءلة الجنائية، لجان تقصي الحقائق، وجبر الضرر، والإصلاح المؤسسي بهدف تسليط الضوء على أهمية هذه المحاور وتحقيق المصالحة الوطنية وضمان عدم تكرار الانتهاكات.

مقدمـة:

يمكن إرجاع أصول مفهوم العدالة الانتقالية إلى محاكم نورنبرغ (1945) بعد الحرب العالمية الثانية، حيث سعت الدول المنتصرة لمحاكمة القيادات النازية واليابانية على الجرائم التي ارتكبوها.

ومع ذلك، كمجال مستقل للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان في سياقات ما بعد النزاع أو التحول من الأنظمة الاستبدادية، فقد ظهر مفهوم "العدالة الانتقالية" بشكل أكثر وضوحًا في الثمانينيات من القرن الماضي، وتشكل العدالة الانتقالية (Transitional Justice) أحد أهم الأدوات التي تتبناها الدول والمجتمعات في سعيها لمعالجة آثار النزاعات المسلحة والأنظمة الاستبدادية التي شهدت انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان.

إنها ليست مجرد مجموعة من الإجراءات القانونية، بل هي مفهوم شامل يهدف إلى تحقيق العدالة والسلام والاستقرار في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية كما حدث في سوريا على سبيل المثال.

وتبرز أهمية العدالة الانتقالية في أنها تسعى إلى الموازنة بين تحقيق العدالة لضحايا الانتهاكات وبين ضرورة بناء مجتمع مستقر وديمقراطي.

نرى أن فكرة العدالة الانتقالية تطورت لتشمل مجموعة من الآليات والمحاور التي تعمل بشكل متكامل لضمان التعامل الشامل مع الماضي والتمهيد لمستقبل أفضل.

المحور الأول: المساءلة الجنائية (المحاكمات)(Criminal Prosecutions):

- **محاكم نورنبرغ وطوكيو:** تُعتبر هذه المحاكمات بعد الحرب العالمية الثانية النواة الأولى لمفهوم العدالة الانتقالية، حيث تمت محاكمة قادة الأنظمة النازية واليابانية على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

- **الأرجنتين:** بعد سقوط الديكتاتورية العسكرية في عام 1983، قامت الأرجنتين بمحاكمة كبار قادة النظام العسكري على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.
- **رواندا (المحكمة الجنائية الدولية لرواندا):** بعد الإبادة الجماعية عام 1994، أنشأت الأمم المتحدة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لمحاكمة المسؤولين عن الجرائم البشعة التي وقعت.
- **يوغوسلافيا السابقة (المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة):** أنشئت لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية خلال حروب البلقان في التسعينيات.
- **المحكمة الجنائية الدولية (ICC) :** على الرغم من أنها ليست جزءًا مباشرًا من العدالة الانتقالية في سياق دولة معينة، إلا أنها تساهم في مبدأ عدم الإفلات من العقاب ومحاكمة الجرائم الدولية.

وتُعد المساءلة الجنائية حجر الزاوية في أي عملية عدالة انتقالية، وتهدف هذه المحاكمات إلى محاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مثل جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية، والتعذيب، وتتخذ هذه المحاكمات أشكالاً متعددة، بما في ذلك:

- **المحاكم الوطنية:** حيث يتم محاكمة المتهمين أمام القضاء المحلي للبلاد وغالباً ما تكون هذه المحاكم هي الخيار المفضل لأنها تعزز سيادة القانون المحلي أو الوطني وتتيح للضحايا المشاركة بشكل مباشر في العملية.
- **المحاكم الدولية أو المختلطة:** في بعض الحالات، عندما يكون النظام القضائي الوطني ضعيفًا أو يفتقر إلى الإرادة السياسية، قد تتدخل المحاكم الدولية (مثل المحكمة الجنائية الدولية) أو يتم إنشاء محاكم مختلطة تجمع بين القضاة الوطنيين والدوليين (مثل المحكمة الخاصة بسيراليون).
- **المحاكم العسكرية:** في بعض السياقات، قد يتم استخدام المحاكم العسكرية لمحاكمة أفراد القوات المسلحة المتهمين بانتهاكات ضد الإنسانية.

إن الهدف من المحاكمات ليس فقط معاقبة الجناة، بل أيضًا تأكيد سيادة القانون، وتوثيق الحقائق القضائية، وردع الانتهاكات المستقبلية، ومع ذلك، قد تواجه هذه المحاكمات تحديات تتعلق بجمع الأدلة، وحماية الشهود، والضغط السياسي.

المحور الثاني: لجان تقصي الحقائق (لجان الحقيقة والمصالحة) (Truth and Reconciliation Commissions - TRCs):

- **جنوب أفريقيا:** تُعتبر تجربة جنوب أفريقيا بعد نهاية نظام الفصل العنصري (الأبارتايد) من أبرز الأمثلة على لجان الحقيقة والمصالحة. تأسست "لجنة الحقيقة والمصالحة" في عام 1995 برئاسة الأسقف ديسموند توتو. منحت هذه اللجنة العفو لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان مقابل الكشف الكامل عن الحقيقة. كان هدفها الرئيسي هو تحقيق المصالحة الوطنية وتضميد الجراح، وليس فقط المعاقبة.

- **تشيلي:** بعد انتهاء الحكم العسكري في عام 1990، أنشأت تشيلي "لجنة الحقيقة والمصالحة" لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال فترة الديكتاتورية.
- **المغرب:** شهد المغرب تجربة "هيئة الإنصاف والمصالحة" التي ركزت على جبر الضرر لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.
- **دول أخرى:** أُنشئت لجان حقيقة ومصالحة في العديد من الدول الأخرى مثل رواندا، السلفادور، غواتيمالا، كينيا، بيرو، وليبيريا.

وتُعد لجان تقصي الحقائق أو لجان الحقيقة والمصالحة أداة أساسية في العدالة الانتقالية تهدف إلى كشف الحقيقة الكاملة حول الانتهاكات الماضية، وعلى عكس المحاكمات الجنائية التي تركز على المسؤولية الفردية، تركز لجان الحقيقة على الكشف عن الأنماط الواسعة للانتهاكات، وتحديد المسؤولية المؤسسية، وتقديم رواية شاملة للأحداث.

وتشمل مهام لجان الحقيقة ما يلي:

- **جمع الشهادات:** الاستماع إلى شهادات الضحايا والشهود، وفي بعض الأحيان الجناة، لتوثيق تجاربهم.
- **التحقيق:** إجراء تحقيقات مستقلة للكشف عن الوقائع والظروف المحيطة بالانتهاكات.
- **تحديد الأسباب الجذرية:** تحليل الأسباب الاجتماعية والسياسية التي أدت إلى الانتهاكات.
- **تقديم التوصيات:** صياغة توصيات للحكومة والمجتمع بشأن الإصلاحات اللازمة وجبر الضرر ومنع تكرار الانتهاكات.

من أبرز الأمثلة على لجان الحقيقة لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا، التي لعبت دورًا محوريًا في عملية الانتقال بعد الفصل العنصري. تكمن قيمة لجان الحقيقة في قدرتها على توفير مساحة آمنة للضحايا للتحدث، وتعزيز المصالحة، وبناء أساس لرواية تاريخية مشتركة.

المحور الثالث: جبر الضرر والتعويضات:

تُعد تجربة المغرب في جبر الضرر من خلال هيئة الإنصاف والمصالحة مثالاً على ذلك.

ويُعتبر جبر الضرر (Reparations) عنصرًا حيويًا في العدالة الانتقالية يهدف إلى معالجة معاناة الضحايا واستعادة كرامتهم. يشمل جبر الضرر مجموعة واسعة من التدابير التي تسعى إلى إصلاح الأضرار التي لحقت بالضحايا نتيجة للانتهاكات، ويمكن أن تتخذ هذه التدابير أشكالاً مختلفة:

- **التعويض المادي:** دفع مبالغ مالية للضحايا أو لأسرهم لتعويضهم عن الخسائر الاقتصادية أو غير الاقتصادية.
- **الرد والترميم:** إعادة الممتلكات المصادرة، أو إعادة الضحايا إلى أوضاعهم الأصلية قدر الإمكان.
- **إعادة التأهيل:** توفير الدعم النفسي والطبي والاجتماعي للضحايا لمساعدتهم على التعافي من الصدمات.
- **إرضاء الكرامة (Satisfaction)** : الاعتذار الرسمي من الدولة، أو بناء النصب التذكارية، أو تسمية الأماكن بأسماء الضحايا، أو أي شكل من أشكال الاعتراف العام بالانتهاكات والمعاناة.

إن الهدف من جبر الضرر ليس فقط توفير الدعم المادي، بل أيضًا الاعتراف بالانتهاكات التي تعرض لها الضحايا، وتأكيد حقوقهم، والمساهمة في عملية الشفاء الفردي والجماعي.

المحور الرابع: الإصلاح المؤسسي وضمانات عدم التكرار:

لا تقتصر العدالة الانتقالية على التعامل مع الماضي، بل تمتد لتشمل تدابير تهدف إلى منع تكرار الانتهاكات في المستقبل، ويتم تحقيق ذلك من خلال الإصلاح المؤسسي، وتشمل هذه التدابير:

- **إصلاح القطاع الأمني**: إعادة هيكلة القوات المسلحة والشرطة والأجهزة الأمنية لضمان خضوعها للمساءلة المدنية والديمقراطية، ومنعها من أن تكون أداة للقمع.
- **إصلاح النظام القضائي:** تعزيز استقلالية القضاء، وتدريب القضاة والمدعين العامين على حقوق الإنسان، وتطهير المؤسسات القضائية من الأفراد المتورطين في الانتهاكات.
- **المقاومة السياسية:** قد تقاوم الأطراف المستفيدة من النظام السابق أو المتورطة في الانتهاكات تطبيق آليات العدالة الانتقالية، لذلك يجب عدم السماح لرموز أو ادوات النظام السابق بالتغلغل في مؤسسات النظام الجديد أو تولي أي مناصب تتيح لهم العمل على إعاقة تطبيق مبادئ العدالة الانتقالية.
- **إلغاء القوانين القمعية:** إلغاء أو تعديل القوانين التي تسمح بالانتهاكات أو تبررها.
- **إصلاح الخدمة المدنية:** إبعاد الأفراد المتورطين في الانتهاكات من المناصب الحكومية، وتطبيق معايير الشفافية والمساءلة في التعيينات.

- **إصلاح المناهج التعليمية:** مراجعة المناهج الدراسية لضمان تضمين تاريخ الانتهاكات وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان والتسامح.

تعد العدالة الانتقالية عملية معقدة وتواجه تحديات كبيرة تتطلب تخطيطًا دقيقًا وإرادة سياسية قوية، **من أبرز هذه التحديات:**

1- **التوازن بين العدالة والسلام**: قد يؤدي السعي وراء العدالة إلى إثارة توترات تهدد عملية السلام الهشة، بينما قد يؤدي التنازل عن العدالة إلى ترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب.

2- **الموارد والإمكانيات**: تتطلب آليات العدالة الانتقالية موارد مالية وبشرية ضخمة، وهو ما قد يشكل عبئًا على الدول التي تخرج لتوها من النزاع.

3- **مشاركة المجتمع المدني:** تُعد مشاركة الضحايا ومنظمات المجتمع المدني أمرًا حيويًا لضمان شرعية وفعالية عملية العدالة الانتقالية.

4- **الذاكرة التاريخية:** الحفاظ على الذاكرة الجماعية للأحداث الماضية بشكل دقيق وشامل، لتجنب التشويه أو النسيان.

وتهدف هذه الإصلاحات إلى تفكيك الهياكل التي سمحت بالانتهاكات في الماضي، وبناء مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة تحمي حقوق المواطنين وتضمن استقرار المجتمع.

رأي شخصي:

- ❖ يعتمد تحقيق الهدف من مبادئ العدالة الانتقالية بشكله الأمثل على الجهود المبذولة من الحكومة الانتقالية، وتسخيرها للإمكانيات اللازمة من أجل الوصول إلى الهدف المنشود، ويتم ذلك من خلال الإسراع في البدء بتطبيق مبادئ العدالة الانتقالية وعدم السماح بطمس الأدلة أو إتلافها.
- ❖ تواجه عادة هذه الآلية عدة تحديات، مثل ما حدث في سوريا، حيث هرب الكثير من مرتكبي الجرائم من ضباط ومسؤولين سياسيين خارج الأراضي السورية، وقيام جهات معينة بإتلاف الوثائق وسرقتها، وإخفاء الأدلة مثل الهاردات والبيانات، أو إحراق إدارات المخابرات أو السجون السرية أو المراكز التي تحتوي على وثائق تدين أصحاب الانتهاكات، مما أدى بشكل كبير إلى طمس جزء مهم جدا من الأدلة، وحصل كل ذلك بسبب الفوضى التي سببها سقوط النظام البائد.
- ❖ يمكن اليوم للحكومة الانتقالية من خلال المطالبات عبر الانتربول الدولي وبمساعدة الدول إعادة المجرمين من الخارج، من أجل محاكمتهم وتطبيق مبدأ عدم الإفلات من العقاب.
- ❖ أثرت التدخلات لبعض الدول سلبا على تحقيق مبادئ العدالة الانتقالية في سوريا مثل استهداف الكيان الإسرائيلي لكافة المواقع العسكرية والأمنية في سوريا من خلال استغلال الوضع الأمني

الهش لفرض واقع جديد (شرق أوسط جديد) ، بالإضافة للخلايا النائمة التابعة لإيران التي تسعى إلى زرع الفوضى وزعزعة الاستقرار، بالإضافة إلى وجود قواعد عسكرية روسية كانت داعمة للنظام البائد، وتنظيم داعش الإرهابي، كل هذه العوامل تقوض بشكل مباشر أو غير مباشر تطبيق مبادئ العدالة الانتقالية.

الخاتمة:

تُعد العدالة الانتقالية عملية معقدة ومتعددة الأوجه، تتطلب توازنًا دقيقًا بين متطلبات العدالة ومتطلبات السلام والاستقرار. وإن المحاور الأربعة الرئيسية (المساءلة الجنائية، لجان تقصي الحقائق، جبر الضرر، والإصلاح المؤسسي) ليست منفصلة، بل هي مترابطة وتتكامل مع بعضها البعض لتحقيق أهداف العدالة الانتقالية، وإن نجاح هذه العملية يعتمد بشكل كبير على الإرادة السياسية، ومشاركة المجتمع المدني، والقدرة على مواجهة التحديات التي قد تنشأ خلال المرحلة الانتقالية، وفي نهاية المطاف، تسعى العدالة الانتقالية إلى بناء مجتمعات أكثر عدلاً وديمقراطية، قادرة على مواجهة ماضيها المؤلم والمضي قدمًا نحو مستقبل تسوده حقوق الإنسان وسيادة القانون.

مراجع :

- United Nations. (2004). The Rule of Law and Transitional Justice in Conflict and Post-Conflict Societies: Report of the Secretary-General. UN Document S/2004/616.

- Teitel, R. G. (2000). Transitional Justice. Oxford University Press.

- Hayner, P. B. (2011). Unspeakable Truths: Transitional Justice and the Challenge of Truth Commissions (2nd ed.). Routledge.

-الموقع الإلكتروني (International Center for Transitional Justice (ICTJ

- Bell, C. (2009). On the Political Logics of Peace Agreements: A Guide for Practitioners. United States Institute of Peace.

المحامي موفق محمد العسي

Mouafak Alassi

26.07.1976